الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

السنة الثانية ماستر

لسانيات عربية

محاضرات في القضايا اللغوية

أستاذ المقياس: البشير جلول

الموسم الجامعي: 2021|2022

أولاً: مفهوم التحويل في الدرس اللغوي العربي

إن مصطلح "التحويل" في النحو العربي لم يحظ بالاهتمام الذي حظي به سميّه في النحو التوليدي التحويلي، لكن نحاتنا العرب قد تعاملوا بمفهومه في تفسير كثير من الصيغ والتراكيب دون التصريح به إلا في تراكيب محدودة[1].

ومصطلح "التحويل" يكاد يكون مصطلحا صرفيا خالصا؛ لأن اللغويين العرب يكثرون من استعماله والإشارة إليه في دراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة. لكن في الوقت الحاضر أصبح من المصطلحات التي أخذت مكانها في الدرس اللغوي الحديث منذ عام 1957م[2]، السنة التي نشر فيها كتاب "البنى التركيبية" للعالم اللغوي الشهير "نوعم تشومسكي"، زعيم المدرسة التوليدية التحويلية.

و"التحويل" في المدرسة التوليدية التحويلية يقوم على أساس أن لكل جملة بنيتين، إحداهما عميقة والأخرى سطحية. ولنقل البنية العميقة إلى البنية السطحية، أو نقل الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، كان لابد من "التحويل" بقواعده المختلفة[3].

وهذه الفكرة وجدت في الدرس اللغوي العربي القديم بشكل أو بآخر، فهناك دائما نموذج أو معيار أو أصل تجريدي يحاول الكلام الحي – في الغالب – تنفيذه وإخراجه إلى الوجود[4]. هذا يعني أن الدرس النحوي العربي يقوم على افتراض مستويين؛ أحدهما: ظاهري (سطحي)، والآخر: عميق (باطني)، ويكون بالنسبة للأول بمثابة الأصل الذي ينبثق منه[5].

فمفهوم البنية السطحية كان موجودا ولكن لم يعبروا عنه بهذا المصطلح، وإنما عبروا عنه بما يفيد هذا المفهوم[6]. ومفهوم البنية العميقة كان موجودا أيضا في معالجة النحاة القدامى، وقد عبروا

---

[1] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 09.

[2] ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، (د ط)، 2005، ص: 93 – 94.

[3] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 22.

[4] ينظر: المرجع نفسه، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 22.

[5] ينظر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي، مرتضى جواد باقر، مجلة اللسان العربي، الرباط، المغرب، العدد: 34، 1990، ص: 18.

[6] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 38.

عنه بطرق مختلفة، كقولهم: أصله كذا، قياسه كذا، تأويله كذا، على تقدير كذا، على بنية كذا. وهذه التعبيرات تعني شيئا واحدا، وهو أن هناك بنية عميقة (أصل) وراء السطح المنطوق (فرع)[1].

والأصل الذي قد يعد بنية عميقة، والفرع الذي قد يعد بنية سطحية من مصطلحات "سيبويه" (ت180هـــ) التي وردت في الصفحات الأولى من الكتاب وفيما بعدها، للإشارة إلى وجود أصل وفرع في بعض أبواب النحو[2].

يقول "سيبويه": « وإنما كان المؤنث بهذه المترلة و لم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا. كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف. فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم. فالأول هو أشد تمكنا عندهم. فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علما والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة »[3]. ويقول في موضع آخر:« واعلم أن الواحد اشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد الأول ... »[4].

فــ"سيبويه" يرى بأن"النكرة" و"المذكر" و"المفرد" أصول؛ لأنها أشد تمكنا، وهي الأوائل (قبل)، ولأنها ليست لها علامة تختص بها، بينما "المعرفة" و"التأنيث" و"الجمع" تعتبر فروعا؛ لأنها تأتي الثواني (بعد)، ولها علامة تختص بها[*].

فالأصل والفرع مصطلحان أصيلان في الدرس اللغوي، فالنحاة العرب اهتموا بظاهرة "الأصلية والفرعية"[5]، وهما يدوران كثيراً في علوم اللغة العربية؛ في الصوتيات، والصرف، والنحو (التركيب)، والدلالة، والبلاغة، والعروض[6]. وهي كالآتي:

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 21 – 22.

[2] ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، ص: 175.

[3] الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط: 01، 1991، 3/ 241 – 242.

[4] المصدر نفسه، سيبويه، 1/ 22.

[*] هذا يشبه ما ذكرناه عند التحويليين، حيث جعلوا الألفاظ التي ليست لها علامة أصول، والتي لها علامة فروع.

[5] ينظر: من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمان، ص: 71. وينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، ص: 94.

[6] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 01، 2001، ص: 17. وينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 01، 1996، ص: 169 وما بعدها.

1- **الأصلية والفرعية في الأصوات:** هناك في اللغة العربية حروف اعتبرها اللغويون القدامى أصولا، وأخرى اعتبروها فروعا، فنجد مثلا "سيبويه" يجعل أصل الحروف العربية تسعة وعشرين (29) حرفا، وهي:« الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو »[1].

وحدد اللغويون مخارج كل من هذه الأصول، وبينوا صفاتها، دون اعتبار لكيفية خروجه عند ارتباطه بغيره[2].

وهذا ما يسمى بـــ"أصل وضع الحرف"، ومدخل النحاة إلى إنشاء هذا الأصل هو فكرة "ذوق الحروف"، وكان الغرض منها في البداية اختبار المخرج، والصفات التي تحدد نطق الحرف في حالة إفراده، والطريق إلى ذلك أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة[3].

فالأصل في صوت "النون" مثلا أن يكون " لثويا أنفيا مجهورا مرققا"، وهذا طبعا في حالة نطقه منفردا، ولكن هذا الصوت يخرج إلى فروع عندما يقع في السياق الذي يتغير فيه نطقه، فقد تنطق "النون" شفوية أسنانية كما في (ينفع)، أو تنطق بضم الشفتين كـــ"الميم" في (ينبغي)، أو تنطق بإخراج اللسان مفخمة كما في (ينظر) ... الخ. كل ذلك كان عدولا عن أصل وضع النون، وفروعا لهذا الأصل اللثوي الذي كان عند "ذوق الحرف"[4]، فمقتضى المجاورة في السياق بين الأصوات لا يحقق إلا صورة فرعية من صور "النون" المتعددة[*].

---

[1] الكتاب، سيبويه، 4/ 431.

[2] ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل أحمد عمايرة، ص: 257.

[3] ينظر: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب، (د ط)، 2000، ص: 109.

[4] ينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 117 – 118. وينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: 01، 2006، 2/ 120.

[*] للمتكلم حدس نفسي بأصل وضع الحرف، يؤدي إلى الاعتقاد باستصحابه عندما ينطق المتكلم الفروع، وهو يعتقد أنه ينطق الأصل، فلا فرق عنده بين الأصل والفرع، والسامع يظن أنه سمع الأصل، وهو يسمع الفرع، والكاتب في هذا الحدس كالمتكلم والسامع، يكتب الأصل والفرع بصورة، فالكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي متشعبة، وإنما يرمز إلى أصول الحروف، فهو يفعل ذلك اقتصادا لجهده في الكتابة. بمعنى: إذا كان عمل المتكلم السامع عدولا عن الأصل، فإن عمل الكاتب رد ما عدل به المتكلم من الأصل ليؤول به إلى الاستصحاب. ينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 128، وص: 138 – 139. وينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، 121/2.

هذا ما يذهب إليه علم اللغة الحديث في التفريق بين "الفونيم" (الأصل) و"الألوفون" (الفرع)؛ و"الألوفون": هو الكيفية الصوتية التي يأتي عليها "الفونيم" إذا ما دخل في تركيب صرفي، فهو عنصر من عناصر "الفونيم" وتغييره لا يغير المعنى. فـ"الفونيم": له صورة نفسية يسعى المتكلم الوصول إليها على رغم اختلاف النطق بحسب المواقع في لسانه[1].

2 – الأصلية والفرعية في الصرف العربي: إن الدلالة المحورية أو المعنى اللغوي لمادة (ص ر ف) أساسها التحويل أو التغيير أو التقليب، وهذا يلتقي مع المفهوم الاصطلاحي لعلم الصرف، الذي يدور في إطار تحويل الأصل الواحد إلى أبنية مختلفة[2].

والصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد، ويمكن تبيانه في ثلاثة أنواع من التحويلات الطارئة على صيغة من الصيغ:

أ) **تحول صرفي بحت**: وهو خاص بتحويل الكلمة أو الصيغة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني، من اسم فاعل، إلى اسم مفعول، إلى صفة مشبهة ... الخ، مثل: كتب، كاتب، مكتوب، كتابة، مكتب، مكتبة. فهو تحويل يتعلق أساسا بالاشتقاق (تصريف الأسماء والأفعال)[3].

ب) **تحول صرفي صوتي**: وهو خاص بتغير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وذلك مثل الإعلال والإدغام، فالصرفيون يرون بأن المعتل فرع والصحيح أصل يقاس عليه، فـ"قام" مثلا أصلها "قوم". فهو تحويل يتعلق بتأثير التغير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا (يشدّ، بقوا ...)[4].

ج– **تحول صوتي بحت**: وهو خاص بتغير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وذلك مثل الإبدال، فمثلا: "اصطبر" أصلها "اصتبر". فهو تحويل يتعلق بتعامل الأصوات (ازدهر، اتصل ...)[5].

---

[1] ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل أحمد عمايرة، ص: 158. وينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 139. وينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 02، 1999، ص: 104 – 105. وينظر: علم اللغة العام القسم الثاني:الأصوات، كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر،(د ط)، 1975، ص: 158 – 159.

[2] ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، ص: 17.

[3] ينظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط: 05، 1983، 31/1. وينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، (د ط)، 1973، ص: 14. و ينظر: العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، دار غريب، القاهرة، مصر، (د ط)، 2001، ص: 161.

[4] ينظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور، 31/1 – 32. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب: الانتصاف عن الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د ط)، 2005، المسألة: 72، 96/2.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ابن عصفور، 32/1 – 31. وينظر: التصريف العربي، الطيب البكوش، ص: 14.

هذا يعني أن الصرف يشمل كل ما يندرج في نطاق الاشتقاق "التغير المرتبط بالمعنى" (التحول الأول)، وكذالك ما يندرج في نطاق الإعلال والإبدال وما إليه "التغير الصوتي"[1] (التحول الثاني والثالث)[*].

ويرى "محمد حماسة عبد اللطيف" أن فكرة "التحويل" واضحة في قضية الاشتقاق، حيث يعد "المصدر" أصلا تتفرع عنه المشتقات المختلفة، وهي فكرة تجمع عددا من الكلمات حول معنى أصلي واحد، وتتنوع المعاني بتنوع الصيغ المأخوذة عن هذا الأصل مع اشتراكها في المعنى الأول[2].

ونجد الصرفيين يقسمون الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر[**]. والأصل في كل صيغة الدلالة على زمن معين، فصيغة "فعل" للدلالة على زمن الماضي، وصيغة "يفعل" للدلالة على الحال أو الاستقبال[***]، وصيغة "افعل" للدلالة على المستقبل، وهذا الزمن "صرفي" خاص بالصيغة عندما تكون خارج السياق، أما داخل السياق فيتحول زمن الصيغة إلى دلالات زمنية أخرى، فيسمى "الزمن النحوي"؛ لأن صيغة "فعل" مثلا قد تدل على المستقبل، كما قد تدل صيغة "يفعل" على الماضي، فليس كل ماضي الصيغة يدل على المضي، وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال ... الخ[3].

ونجد "ابن جني" (ت392هـ) يؤكد في مواضع كثيرة على قضية "الأصلية والفرعية"، ويرى أن بعض ما ينعت عند النحاة بالأصالة لا يعني أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول، فالنحاة

---

[1] ينظر: التصريف العربي، الطيب البكوش، ص: 11.

[*] أحسب أن التحويل الثاني والثالث يدرس دراسة صوتية باعتباره له صلة وثيقة بعلم الأصوات؛ لأن هذين التحويلين يدلان على متانة الصلة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصوتي، فكثير من المسائل في ميدان الصرف في رؤيتها العميقة بحاجة إلى خصب التربة الصوتية للتلاقح وحسن الإنبات. ينظر: التصريف العربي، الطيب البكوش، ص: 14 – 15. وينظر: التنوعات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، الأردن، ط: 01، 1997، ص: 164.

[2] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 44.

[**] سنناقش مصطلح المضارع والأمر في الفصل الثاني، فالقدامى لم يلتزموا منهجا معينا في تحديد المصطلح.

[***] يرى جمهور النحاة بأن المضارع في تجرده من القرائن يدل على الحال أو الاستقبال، وأحسب أنه يدل على الحال فقط، وهذا ما ذهب إليه "ابن الطراوة" و"الفارسي"، سنناقش هذه الفكرة في الفصل الثاني. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د ط)، (دت)، 1 / 36 وما بعدها. وينظر: ابن الطراوة تحقيق ودراسة، عياد عبد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف العربي، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط:01، 1983، ص: 230 – 231.

[3] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: 03، 1998، ص: 241. وينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص: 201. وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د ط)، 1977، ص: 168.

يعلمون أن معظم الصور التي افترضوها لم ترد، يقول"ابن جني": « وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في " قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ"... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان "بقَوَمَ وبَيَعَ" ونحوهما مما هو مُغيّر. ثم أنهم أضربوا عن ذلك في ما بعدُ. وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِق به على ما يُوجِبُه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: "قَوَمَ، وبَيَعَ" »[1]. ويقول أيضا: « وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح و لم يُعَلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استُعمِل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه في ما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من النظر »[2].

ويحتج لصحة هذه الأصول المفترضة، بأنها قد ترد شذوذا أو للضرورة، كقول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم**

فلما جاءت كلمة "أطول" على أصلها، دل على أن "أقام" ونحوها أصلها "أقوم"[*].

وكذلك قول الشاعر: **أني أجود لأقوام وإن ضننوا**

فلما جاءت "ضننوا" على أصلها دل على أن "شلّت يده" أصلها "شلِلَت"، أي أنه لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه فك الإدغام (إظهار التضعيف)[3].

[1] المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، لكتاب التصريف، أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: 01، 1954، 190/1.

[2] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 01، 2006، 1/ 214.

[*] إذا كان للمتكلم والسامع والكاتب حدس بأصول الأصوات دون فروعها، فإنه ليس لديهم حدس بأصل وضع الكلمة، فهم يعرفون الفرع دون الأصل؛ فإذا نطق المتكلم بكلمة "باع" لم يفكر فيما جرده النحاة من أن أصلها "بيع"؛ لأن المتكلم إذا ارتجل لفظا ثلاثيا معتل العين قاسه على "باع" و "قال" و "قام"، و لم يقسه على أصل وضعها، ومن هنا يغيب الأصل عن حدسه، ويحضر الفرع الذي هو بدوره أصل القياس، فهذه الأصول إذن من اختراع النحاة، بنوها على علاقة التقاطع بين "أصل الاشتقاق" و"أصل الصيغة"، فهي أطر من أطر اللغة، لا عمل من نشاط الكلام، فاجتماع الاشتقاق إلى الصيغة يكون منهما "أصل الوضع"، فالمعيار الذي يحدد الصيغة هو أصل الوضع، أما "الميزان" فيمثله إما الاستصحاب (البقاء على الأصل)، أو العدول (التحول بحسب القلب أو الحذف أو النقل...). ينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 116 - 117، 128، 140.وينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، 113/2 - 114، 121. وينظر: ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم محمد النجار، دار البشير، عمان، الأردن، ط: 01، 1994، ص: 126 - 127.

[3] ينظر: الخصائص، ابن جني، 1/ 214.

« إن مقولة الأصل مبدأ مهم قامت عليه الدراسات الصرفية عند العرب، وفائدتها تتمثل في أنها معيار اقتصادي، ترد إليه الكلمة وتقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته، بما أصابها من تغيير أو تأثير »[1].

وعلى ضوء المدرسة التوليدية التحويلية يمكن أن نقول: إن هذه الأصول المفترضة تمثل البنية العميقة، ولا يصح أن تظهر على السطح، وظهورها شذوذا في بعض التعبيرات يدل على صحة تقديرها[2]. يقول "ابن الأنباري" (ت577هـ): « قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا »[3].

إن فكرة الأصل لدى الصرفيين قائمة على أصول سليمة، إذ لو رفضنا أن يكون أصل"اصطبر" هو "اصتبر"، لوجب علينا أن نفسر لماذا تلفظ العرب (تاء) في "احترم" ونحوه، وتلفظ (طاء) في "اصطبر" ونحوه[4].

فمنهج الصرفيين يتفق مع منهج النحو التوليدي التحويلي، الذي يؤمن بأن للبحث اللغوي وجهين: وجه تفسيري، ووجه وصفي، وكفايته تتوقف على سداده بالنظر إلى هذين الوجهين[5].

3 – الأصلية والفرعية في الدلالة: يرى اللغويون أن الكلمة عبارة عن شجرة ثابتة الأصل، لكن فروعها متغيرة، فهي تنمو وتكبر بمرور الأيام[6].

فمثلا "ابن قتيبة" (ت276هـ) في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، يرى أن كلمة "قضى" في أصلها تدل على معنى "حتم"، كما في قوله تعالى: ﴿ فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾[7] ، أي: حتمه عليها، ثم يتحول معناها من الحتم إلى معان أخرى، كقوله عز وجل: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[8]، أي: أمر، لأنه لما أمر حتم بالأمر، وكقوله تعالى: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[9]

[1] المغني في علم الصرف، عبد الحميد مصطفى السيد، دار صفاء، عمان، الأردن، ط: 01، 1998، ص: 81.

[2] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص: 22.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، المسألة: 28، 1/ 209.

[4] ينظر: أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د ط)، 1973، ص: 15. و ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 21.

[5] ينظر: من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمان، ص: 47.

[6] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 17.

[7] الزمر: 42.

[8] الإسراء: 23.

[9] فصلت: 12.

أي: صنعهن، وكقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾[1]، أي: أعلمناهم لأنه لما خبرهم أنهم سيفسدون في الأرض، حتم بوقوع الخبر. وقيل للحاكم قاض: لأنه يقطع على الناس الأمور ويحتم، وقالوا للميت: قد قضى، أي: فرغ ... الخ. وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد[2].

« وقد ساعدت هذه الفكرة العبقرية علماء المعجمات على تصنيف المعاجم، إذ ربطوا بين الجذر وفروعه المتعددة »[3]، فإذا نظرنا إلى المعاجم العربية المختلفة، فإننا نجد مؤلفيها يبدؤون بذكر الكلمات المفردة، ثم استعمالها في السياق الكلامي[4]. مثلا نجد "أحمد بن فارس" (ت395هـ) قد بنى معجمه "مقاييس اللغة" على فكرة الأصل والفرع، إذ كان يعرض المعنى الأصل للمادة اللغوية، ثم يذكر بعضا من فروعها اللغوية، يقول مثلاً عن مادة (ج ح د): إن الجيم والحاء والدال أصل على قلة الخير، يقال عام جَحِدٌ، أي: قليل المطر. ورجل جَحِدٌ، أي: فقير. وأجحد الرجل وجَحِد، إذا أنفض وذهب ماله. والجحود، وهو ضد الإقرار، ولا يكون إلا مع علم الجاحد به أنه صحيح، قال تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[5]، وما جاء جاحد بخير قط[6].

4 – الأصلية والفرعية في البلاغة: تقوم "البلاغة" في جوهرها على فكرة الأصل والفرع. ففي "علم المعاني" مثلا، نجد الأصل الكبير فيه مناسبة المقال للمقام، أو ما يعبّر عنه بمقتضى الحال[7]. فالاستفهام الأصل فيه: طلب فهم شيء لم يتقدم لك علم به، ولكنه قد يخرج إلى معان أخرى، فيصبح يدل على الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾[8]، أي: انتهوا، أو يدل على التوبيخ أو التعجب أو التهكم ... الخ. وكذلك النهي الأصل فيه: طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، لكنه قد يخرج إلى معان فرعية أخرى، كالدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا

[1] الإسراء: 04.

[2] ينظر: تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه: أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط: 03، 1981، ص: 441 – 442.

[3] من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 44.

[4] ينظر: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين، ص: 18 – 19.

[5] النمل: 14.

[6] ينظر: معجم المقاييس في اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 01، 1994، ص: 202.

[7] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 24 – 25.

[8] المائدة: 91.

تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ [1]، أو النصح أو الالتماس أو التهديد ... الخ[2]. هذا كله تبعا لمقتضى حال الكلام.

و"علم البيان" كذلك يقوم في جوهره على المجاز، والمجاز فرع الحقيقة؛ لأن ما عُدِل به عما يوجبه أصل اللغة وُصِف أنه مجاز[3].

ففي "الاستعارة" مثلا نجد أن اللفظ المستعار ينقل من أصل إلى فرع بغرض الإبانة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[4]، فالمستعار: هو "الاشتعال"، وقد نقل من الأصل الذي هو "النار" إلى الفرع الذي هو "الشيب"، وذلك قصدا للإبانة، فأما المستعار منه "النار" فالاشتعال لها حقيقة، وأما المستعار له "الشيب" فالاشتعال له مجاز[5].

وفي "الكناية" أيضا عدول عن ظاهر معنى اللفظ إلى معنى آخر مقصود، كقولهم عن المضياف "هو كثير الرماد"، فإنه ينقل الذهن من كثرة الرماد إلى كثرة الطبائع، ومنها إلى كثرة الضيفان، ثم إلى المضايفة وهي المقصودة[6].

هذا يعني أن « ردّ الفرع المجازي إلى أصله يحفظ اللغة العربية تماسكها ألفاظا وتراكيب، فيبقى الأصل شجرة ثابتة تتشبث بها الفروع مهما علت وطالت »[7].

5 – الأصلية والفرعية في العروض: "العروض" صناعة يُعرف بها صحيح أوزان الشعر العربي وفاسدها، وما يعتريها من الزحافات والعلل، وموضوعه الشعر العربي من حيث صحة وزنه وسمعه، ويقوم الشعر العربي على عشر تفعيلات هي: (فعولن، مفاعيلن، مفاعلتن، فاع لاتن، فاعلن،

---

[1] البقرة: 286.

[2] ينظر: علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص: 61 وما بعدها، ص: 74. و ينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 314 – 315. و ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود سليمان ياقوت، ص: 249.

[3] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 23.

[4] مريم: 04.

[5] ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، ابن الأثير، تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص: 83 – 84. نقلاً عن: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 24.

[6] ينظر: علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، ص: 281.

[7] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 34.

فاعلاتن، مستفعلن، متفاعلن، مفعولات، مستفع لن)[1]، ولكل واحد من هذه التفعيلات الأصول فروع.

إن كل بحر في الدائرة العروضية يتكون من أصل نظري من التفعيلات، فالبحر "الكامل"[*] مثلا أصله العروضي: **متفاعلن متفاعلن متفاعلن *** متفاعلن متفاعلن متفاعلن**

وهذا الأصل العروضي للبحر "الكامل" يمكن أن يأتي عليه البيت الشعري، وذلك كقول الشاعر:

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى * وكما علمت شمائلي وتكرمي**[2]

وكذلك بحر "الهزج"[*] أصله النظري في الدائرة العروضية هو:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن * مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن**

لكن هذا الوجه الأصل المتصور نظريا لا وجود له في الواقع العملي[3]، فهو في الواقع بحر مجزؤ، أي يتكون من أربع (04) تفعيلات فقط: **مفاعيلن مفاعيلن *** مفاعيلن مفاعيلن**

وذلك كقول الشاعر: **هجزنا في أغانيكم *** وشاقتنا معانيكم**[4]

فربّ أصل مهمل، وعارض مستعمل.

6- الأصلية والفرعية في التركيب: يقوم "التحويل" في المدرسة التوليدية التحويلية على أساس أن لكل تركيب منطوق بنيتين: إحداهما عميقة، وهي الأصل، والأخرى سطحية، وهي الفرع. وكان لابد من التحويل بقواعده المختلفة، حتى يقوم بنقل البنية العميقة إلى البنى السطحي؛ أو نقل الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي. وهي موجودة كذلك في الدرس النحوي القديم بشكل أو بآخر[5].

---

[1] ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، أحمد الهاشمي، مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت، لبنان، ط: 02، 1995، ص: 07.

[*] **أجزاء كامل البحور متفا *** علن وستّ عدّها قد عُرِفا**. ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، أحمد الهاشمي، ص: 56.

[2] ينظر: المرجع نفسه، أحمد الهاشمي، ص: 50 وما بعدها.

[*] **ستّا مفاعيلن تفاعيل الهزج *** والجزء فيه واجب كما انبلج**. ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب،أحمد الهاشمي،ص:58.

[3] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 22.

[4] ينظر: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، أحمد الهاشمي، ص: 56.

[5] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 21.

فالنحاة القدماء أحكموا البنى العميقة للتراكيب المختلفة، وبناء على ذلك حددوا نمط الجملة، فكل تركيب منطوق إما أن يكون جملة اسمية أو فعلية، وحاولوا إدراج كل الجمل أو التراكيب المنطوقة تحت هاتين البنيتين الكبيرتين، وذلك بوسائل شتى كالحذف والترتيب والزيادة ... الخ[1].

والجملة المحولة عن الأصل ليس من اللازم أن تكون مفترضة لا يتكلم بها، بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها، ولكن قد يُعدَل عنها لغرض من الأغراض، كالاستخفاف والإلف وكثرة الاستعمال ... الخ[2].

فالنحو العربي إذن قائم على مراعاة البنية العميقة، والتحويل منها إلى البنية السطحية، وخلافات النحويين كثير منها كان حول تحديد البنية العميقة، أو حول القواعد التحويلية التي بموجبها تُحول البنية العميقة إلى بنية سطحية[3].

ومن أهم عناصر التحويل التي تحول التركيب الباطني (الأصل) إلى تركيب ظاهري (فرع): التحويل بالزيادة، والتحويل بالحذف، والتحويل بالترتيب، والتحويل بالاستبدال[4]، وهي كالآتي:

1- التحويل بالزيادة أو الإقحام: تعتبر "الزيادة" عنصرا من عناصر التحويل، وهي ما يضاف إلى الجملة النواة (الأصل) من كلمات، لتحقيق زيادة في المعنى؛ فكل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى[5]، يقول "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ): « كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان »[6].

فمن عناصر التحويل بالزيادة التي تدخل على الجملة الاسمية: كان وأخواتها، إن وأخواتها، حيث تحولها إلى جمل اسمية تحويلية، فمثلا جملة: "زيد أخوك"، هي جملة اسمية نواة (أصل)، ولكن

[1] ينظر: المرجع نفسه، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 81.

[2] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 28 – 29. و ينظر: من أصول التحويل في نحو العربية، ممدوح عبد الرحمان، ص: 181.

[3] ينظر: صور التحويل بالحذف في التراكيب الإسنادية نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه أنموذجا، عمار زربيط، مذكرة ماجستير (مخطوط)، قسم الأدب العربي، جامعة بسكرة، 2006 / 2007، ص: 58.

[4] ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحوّلة، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 01، 2008، ص: 60 وما بعدها. وينظر: صور التحويل بالحذف في التراكيب الإسنادية، عمار زربيط، ص: 62 وما بعدها.

[5] ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، ص: 96.

[6] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر، (د ط)، 1991، ص: 465.

عندما تدخل عليها عنصر الزيادة "كان"، تصبح: "كان زيد أخاك"، فهي جملة اسمية محولة بزيادة العنصر"كان"، ومعناها محول إلى الزمن الماضي[1].

ومن العناصر التحويلية التي تدخل على الجملة الفعلية: قد، السين، سوف، لم، لن ... الخ، حيث تحولها إلى جملة فعلية محولة.

2- التحويل بالحذف: يعتبر "الحذف" عنصرا من عناصر التحويل، وهو يعني أي نقص في الجملة الأصلية (التوليدية)، الاسمية أو الفعلية، وتبقى الجملة بعده تحمل معنى يحسن السكوت عليه[2]. فـــ"الحذف" من الظواهر اللغوية المشهورة في الدرس النحوي العربي، وهذه الظاهرة تكاد تكون في معظم أبواب النحو، فهي ظاهرة مهمة في اللغة العربية[3].

يقول "عبد القاهر الجرجاني" عن الحذف: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن »[4].

إن النحاة أدركوا ظاهرة "الحذف" في اللغة العربية، وحاولوا الوقوف على أسبابها، فذكروا أنه قد يكون لكثرة الاستعمال: نحو حذف الفعل بعد "أما"، « لأنه من المضمر المتروك إظهاره ... لأن أما كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل »[5]. وقد يكون "الحذف" واجبا، كحذف الخبر بعد "لولا" الامتناعية، في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْض ﴾[6]، فالخبر محذوف، يتضح من البنية العميقة، فتقديره "موجود". وقد يكون "الحذف" جائزا، كحذف المبتدأ في في جملة جواب الاستفهام، كأن تُسأل: كيف زيد؟، فتجيب: دنف. فالبنية العميقة للجملة هي: "زيد دنف"، ولكن حذف المبتدأ "زيد"، لأنه معروف من سياق الكلام. يقول "ابن مالك" (ت672هـــ):

---

[1] ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، ص: 102.
[2] ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، ص: 134.
[3] ينظر: المعنى و النحو، عبد الله جاد أحمد الكريم، ص: 71.
[4] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 149.
[5] الكتاب، سيبويه، 1/ 294.
[6] البقرة: 251.

وفي جواب "كيف زيد" قل "دنف" * فزيد استغني عنه إذ عرف[1]**

هذا يعني أن "الحذف"« ناتج عن أن المعنى المفهوم في كل موضع زائد على عناصر اللفظ المذكورة، وبعبارة التحويليين: البنية العميقة في كل موضع تحمل عنصرا أو أكثر من العناصر التي تمّ حذفها في بنية السطح »[2].

إن كلام النحاة عن "الحذف" في العربية، يكاد يقترب من فكرة البنية العميقة عند المدرسة التوليدية التحويلية[3].

3- التحويل بالترتيب: يعتبر"الترتيب" عنصرا من عناصر التحويل، وهو نقل لفظ من موضع تقتضيه رتبته الأصلية في نظام الجملة العربية إلى موضع آخر؛ فرتبة المبتدأ قبل الخبر، ورتبة الفاعل قبل المفعول به، ولكن إذا جاء الكلام على عكس ذلك قيل: إنّ فيه تقديما وتأخيرا[4].

إن "الترتيب" فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول، ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى، فـــ "الترتيب" إذن يعدّ من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحا[5]، وهو من الظواهر اللغوية المشهورة في الدرس النحوي والبلاغي، ولا يحدث التقديم أو التأخير إلا إذا كان معنى التركيب واضحا جليا[6].

يقول "عبد القاهر الجرجاني" :« هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ من مكان إلى مكان »[7].

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ومعه كتاب: نسخة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د ط)، 2004، 1/ 220.

[2] ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص: 25.

[3] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص: 152.

[4] ينظر: المعنى و النحو، عبد الله جاد أحمد الكريم، ص: 91.

[5] ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، ص: 88.

[6] ينظر: المعنى و النحو، عبد الله جاد أحمد الكريم، ص: 91.

[7] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 117.

فالتقديم والتأخير (الترتيب) له أهمية كبيرة، يقول "سيبويه" في هذا الشأن مقولته المشهورة: « إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعا يُهمّانِهم ويعنيانهم »[1]. فمثلا تقديم المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[2]، فقدم المفعول به (اليتيمَ) هنا للتأكيد على شدّة حرص الله تعالى على الرحمة والرّأفة باليتيم[3].

ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحدث لبس، يقول "ابن مالك":

والأصل في الأخبار أن تؤخرا * وجوزوا التقديم إذ لا ضررا**[4]

كما تقول مثلا: "في الدار زيد"، فتُقدم الخبر، والأصل: "زيد في الدار".

4- التحويل بالاستبدال: يعتبر "الاستبدال" أو الإحلال عنصرا من عناصر التحويل، وهو أن يحلّ عنصر مكان عنصر آخر في الجملة، متضمنا معناه، مع إضافة دلالة جديدة، وبهذا يمكن أن نفسر بعض التراكيب في اللغة العربية[5].

ففي الجمل التي لا محل لها من الإعراب، نجد مثلا: الجملة الواقعة موقع النعت كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[6]، فالجملة "تسعى" هي في محل رفع نعت لـــ"حية"، وبنيتها العميقة هي: "ساعية"[7]، فاستبدل الاسم المفرد "ساعية" بالجملة الفعلية "تسعى".

والمصدر المؤول كذلك نجده يحل محل المفرد، يقول "سيبويه": « هذا باب ما تكون فيه أَنَّ وأَنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، فأَنَّ في موضع اسم مرفوع، كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا »[8]. ويقول في موضع آخر: « تقول:

---

[1] الكتاب، سيبويه، 1/ 34.

[2] الضحى: 09.

[3] ينظر: المعنى و النحو، عبد الله جاد أحمد الكريم، ص: 92.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 1/ 205.

[5] ينظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، حليمة أحمد عمايرة، ص: 238.

[6] طه: 20.

[7] ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صوره، البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحوّلة، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 01، 2008، ص: 89.

[8] الكتاب، سيبويه، 2/ 329.

أَنْ تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتيان خير لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[1]، يعني الصوم خير لكم »[2].

فالتحويل بـــ"الاستبدال" له أغرض يتوخاها المتكلم، فالمتكلم البليغ لا يعدل عن تعبير إلى تعبير إلا لغرض؛ لأن الجمل المحولة بـــ"الاستبدال" تؤدي أغراضا ومعاني لا تؤديها الجمل الأصل[3].

فهذه إشارة موجزة إلى أهم عناصر التحويل في التركيب، يتبيّن من خلالها أنّ النحاة العرب كانوا واعين أتمّ الوعي بأصل التراكيب، والفروع التي تنتج عنها.

بعد هذه المسيرة نرى أن الأصل كان يطلق على غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الحقيقة، وقد يراد به الوجه المتصور نظريا ولا وجود له في الواقع المستعمل، وقد يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة[4]. وما أُصِّل من أصول كان الغرض منه الوصول إلى اطّراد الظواهر اللغوية من خلال نظام مجرد مفارق للاستعمال، بعد أن عز عليهم تحقيق الاطّراد في المستعمل[5].

فعلماء اللغة سواء كانوا صرفيين أم نحويين أم بلاغيين أم عروضيين جعلوا فكرة الأصل والفرع منهجاً من مناهجهم في دراسة اللغة، مما يدل على أن المنهج الذي سلكوه، هو منهج شامل معتمد في علوم اللغة كافة[6].

إن "التحويل" في الدرس اللغوي العربي يخضع للمبدأ الذي قرره النحويون في معالجتهم وتعاملهم معه، وهو اعتبار الأصل والفرع في أمور كثيرة، وهذا الأصل قد يعد "بنية عميقة"، وهذا الفرع قد يعد "بنية سطحية"، ويقوم عدد من القواعد التحويلية بتحويل الأصل إلى الفرع[7].

إن فكرة "التحويل" موجودة في الدرس اللغوي العربي، قبل وجودها في المدرسة التوليدية التحولية بمئات السنين، ولعل مفهومه في الدرس العربي القديم يقترب من المفهوم الحديث

---

[1] البقرة: 184.

[2] المصدر نفسه، سيبويه، 3/ 153.

[3] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 52 وما بعدها. وينظر: صور التحويل بالحذف في التراكيب الإسنادية، عمار زربيط، ص: 73 – 74.

[4] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 26.

[5] ينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، 2/ 112.

[6] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 25.

[7] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 41.

للمصطلح – التحويل – نوعا ما من الاقتراب، غير أن كل مدلول منهما تشكل حسب النظرية التي نشأ فيها[1].

ثانياً: موقف اللغويين العرب المحدثين من قضية الأصلية والفرعية:

انقسم اللغويون العرب المحدثون في موقفهم من قضية "الأصلية والفرعية" إلى قسمين: قسم لا يؤمن بهذه الثنائية، ويرى أن كل كلمة أصل قائم بذاته. وقسم يؤمن بفكرة "الأصلية والفرعية"، ويرى أن هناك تحويلا من أصل (بنية عميقة) إلى فرع (بنية سطحية).

- **القسم الأول**: الذي لا يؤمن بفكرة أن هناك أصلاً وفرعاً، وهم من أنصار المدرسة الوصفية البنوية، منهم:

– **إبراهيم أنيس**: الذي يرفض ثنائية الأصل والفرع، ويرى أن هذه الفكرة دفعت النحاة إلى افتراض أصول لم يقل بها العرب. فمثلا افترضوا أن أصل: "قائل" هو "قَاوِل"، وأصل: "مِيزان" هو "مِوْزَان"، وأصل: "خاف" هو "خوف"، وأصل: "اصطبر" هو "اصتبر" ... الخ[2].

– **إبراهيم السامرائي**: يرفض فكرة "الأصلية والفرعية"، ويرى أن "قال" و"باع" هما أصلاً بذاتهما، و ليسا فرعاً كما يقول النحاة عن "قَوَلَ" و"بَيَعَ"، وعلى هذا فما ذهب إليه النحاة – حسب رأيه – غير صحيح[3].

– **أحمد الحمو**: يرفض فكرة الأصل، ويرى أنها فكرة مزعومة لم تعرفها العربية، يقول:« ولقد رأينا أن هذا الأصل المزعوم (قام أصلها قوم مثلا) لم تعرفه اللغة العربية، وأن النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي كان أيضا من وضعهم»[4]. ويرى أنّ الصواب أن ننطلق مما هو موجود، دون افتراض ما لم يوجد، حيث يقول: « وفي رأينا أن الحل الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلا، دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها »[5].. وغيرهم كثير.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 09.

[2] ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط: 06، 1978، ص: 71.

[3] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)، 1966، ص: 110 – 111.

[4] محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد عشرون، العدد الثالث، 1989، ص: 171.

[5] المرجع نفسه، أحمد الحمو، ص: 171.

فهؤلاء الباحثون « يرون أن كل كلمة أصل قائم بذاته ولا يرتبط بأي اشتقاق غير ظاهري، تأثرا بالمنهج التجريدي الذي لا يصف إلا الواقع الموجود فعلا، ولذا تراهم يرفضون قضية الأصل غير المستعمل تماما»[1]، فهم متأثرون بالمنهج الوصفي، الذي يرى بأن أي بحث يخرج عن وصف ما هو موجود؛ هو بحث ميتافيزيقي، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، أي « أن كل شيء في الوصف اللساني يجري على السطح المنطوق أو المكتوب، وكل محاولة تسعى إلى البحث عن أشياء خلف السطح هي وهم منهجي عقيم »[2].

- **القسم الآخر**: الذي يؤمن بفكرة أن هناك أصلاً وفرعاً، وهم من أنصار المدرسة التوليدية التحويلية، منهم:

– **داود عبده**: الذي يرى أنّ بعض اللغويين المحدثين قد أساءوا فهم ما قاله القدماء، بصدد الحديث عن أصل الفعل الأجوف، والفعل المضاعف، ويرى أنه إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع، فكيف نفسر (الواو) في "يقول"، لو فصلناها عن "قال"؟، وكيف نفسر (الطاء) في "اصطبر"، لو فصلناها عن (التاء) في "احترم"؟. ألم تكن فكرة الأصل والفرع هي التي تؤكد لنا أن (التاء) أصلية في "احترم"، ثم تحولت إلى (طاء) في "اصتبر" لمجاورتها حرفا مطبقا هو الصاد[3] وليس من شك أن لغويينا القدماء و النحاة كانوا يعلمون أن معظم الصور التي افترضوها لم ترد، لأنه كما يقول "ابن جني":« وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطِق به على ما يُوجِبُه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: " قَوَمَ، وبَيَعَ..."»[4]، ويقول أيضا: «... وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح و لم يُعَلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا »[5]. ويقول "ابن الأنباري": « لأن الصحيح أصل، والمعتل فرع عليه »[6] .

---

[1] صراع الأنماط اللغوية دراسة في بنية الكلمة العربية، رانيا سالم سلامة الصرايرة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 01، 2002، ص: 18.

[2] مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص: 105.

[3] ينظر: أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، ص: 13 وما بعدها.

[4] المنصف لكتاب التصريف، ابن جني، 190/1.

[5] الخصائص، ابن جني، 1/ 214.

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، المسألة: 72، 96/2.

– **عبده الراجحي**: يقرّ بفكرة" الأصلية والفرعية"، ويرى أنها قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية. وأنه ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي* المحض عند حدّ وصف الظاهرة كما هي، دون أن يجد تفسيرا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل[1]. فمثلا، لا نستطيع أن نقول بأن "باع" أصلها "باع"، مع وجود " يبيع"، وأن "قال" أصلها "قال"، مع وجود "يقول"، بل علينا أن نعرف أصل (الألف) فيهما. ولا نستطيع أن نغفل عن أن (الطاء) في "اضطرب" ليست (طاء)، وإنما أصلها (تاء).

– **خليل أحمد عمايرة**: الذي يؤمن بالتحويل، وأن هناك أصلاً (بنية عميقة) وهناك فرعاً (بنية سطحية). فكما أن هناك تحويلاً في التركيب، من تركيب باطني إلى تركيب ظاهري منطوق، فكذلك هناك تحويل في الجانب الصوتي والصرفي؛ فهما لا يقلان عن النحو في اعتماد علمائهما الفكرة الذهنية المجردة القائمة على الأصل والفرع في بناء قواعد الصرف وقوانين الأصوات، وهذا لا يخفى على أحد من المثقفين فضلا عن المتخصصين[2].

– **محمد حماسة عبد اللطيف**: الذي يرى أنه من أجل المحافظة على فكرة الأصل والفرع، قامت نظرية "الإعلال والإبدال" و"القلب المكاني" في مفردات اللغة العربية، ويرى أن النحويين لم يكونوا متكلّفين فيما ذهبوا إليه، و لم يكونوا مجانبين للصواب، كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين

---

* إذا كانت غاية "علم اللغة" الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟. فبعض المحدثين يرون أن أي أمر يتعدى مجرد الوصف يدخل في نطاق الفلسفة، وهذا ليس صحيحا بالضرورة. ولتوضيح هذا الأمر نأخذ مثالا من خارج اللغة: يرى عالم من علماء الطبيعة تفاحة تسقط من شجرة، فيصف الظاهرة فيقول: "إن التفاحة تسقط عموديا و إلى الأسفل"، وهذا الوصف يستطيع أن يقدمه أي إنسان. أما العالم فنتوقع منه أن يفسر لما حدث، لا مجرد الوصف، عليه أن يفسر لماذا سقطت التفاحة عموديا إلى أسفل، و لم تتجه أفقيا،أو إلى أعلى؟. وكذلك في اللغة لا نحتاج إلى عالم لغوي يذكر لنا مثلا: أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة، ولكن ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر المتعلقة بهذه الأفعال، فمثلا: لماذا مضارع "قال": "يقول"، ومصدرها "قول"؟، ولماذا يكون مضارع "باع": "يبيع"، ومصدرها "بيع"؟. فالعالم اللغوي الذي يُصِرُّ على أن أصل "قام"، "قام"، وأصل "باع"، "باع"، عليه أن يقدم تفسيرا لوجود ضمة طويلة (الواو) في مضارع طائفة من الأفعال منها "يقوم"، وكسرة طويلة (الياء) في مضارع طائفة أخرى من بينها "يبيع"، وعليه كذلك أن يفسر وجود (الواو) في مصادر الطائفة الأولى، و(الياء) في مصادر الطائفة الثانية، ولا يكتفي بأن يقول:"هكذا قالت العرب"؛ لأنه بهذا يكون كعالم الطبيعة الذي يكتفي في تفسيره سقوط التفاحة إلى أسفل بقوله: "هكذا يحدث السقوط". ينظر: أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، ص: 09 وما بعدها.

1 ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص: 144.

2 ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، خليل أحمد عمايرة، ص: 255 وما بعدها.

لا يقروهم على فكرة "الأصلية والفرعية"، فهم متأثرون بآراء المدرسة الوصفية، التي تعتقد أنه لا يعدّ شيء أصلاً لشيء آخر[1].

– **حسن خميس الملخ**: يرى أن علوم اللغة العربية قائمة على ثنائية الأصل والفرع، فهما يدوران دورانا ظاهرا في علوم اللغة العربية من جهة الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، والبلاغة، والعروض، فعلماؤنا اتخذوا فكرة الأصل والفرع منهجا من مناهجهم في دراسة اللغة، وهو منهج شامل في علوم اللغة كافة[2]... وغيرهم كثير.

ثالثاً: زمن الفعل في العربية

يعتبر الفعل أحد أقسام الكلمة الرئيسة التي يتألف منها الكلام، ويعرف على أنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة[3].

ويعرف "عبد الهادي الفضلي" الفعل في ضوء المنهج الحديث بقوله: « إنّ الفعل باعتباره وحدة لفظية، أي مجموعة أصوات ذات نظام معين، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيأخذ وظيفة دلالية، وأخرى صرفية، وثالثة نحوية »[4].

فـــ"الفضلي" يرى أن للفعل ثلاث وظائف هي كالآتي[5]:

1- الوظيفة الدلالية: وهي التي تبرز لنا عند استعمال الفعل، وتوقفنا على معناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له.

2- الوظيفة الصرفية: وهي التي تقوم بأدائها بنية الفعل اللفظية، أو هيئة تركيب عناصره المادية، نحو: "فعل"، و"يفعل"، فإنها تتمثل في دلالته على وقوع الحدث أو إيقاعه مقترناً بزمن من الأزمنة الثلاثة، وذلك عند الاستعمال.

3- الوظيفة النحوية: وتتمثل في الإسناد، حيث يسند الفعل إلى الاسم في الجملة الفعلية.

---

[1] ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 44 – 45.

[2] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص: 17 وما بعدها.

[3] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 25. وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986، ص: 19.

[4] دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط: 01، 1982، ص: 17.

[5] ينظر: المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 17.

وعلى هذا ينبغي أن نفرق في التعريفات بين التعريف للفعل باعتباره كلمة معجمية وبين التعريف له باعتباره بنية صرفية أو وحدة نحوية.

ويرى "فريد الدين إيدن" أنّ للفعل ثلاثة معانٍ هي كالآتي[1]:

أ- المعنى الطبيعي: وهو مفاد الفعل المجرد، وذلك نحو: "غفر"، و"ينطلق"، و"ذهبنا".

ب- المعنى العارضي: وهو ما يفيده الفعل عند الزيادة على حروفه الأصلية، وذلك مثل: "استغفر"، و"يقاتل"، و"تعجبنا".

ج- المعنى الضمني: وهو الذي يظهر من خلال علاقة الفعل بالزمان، وهذا يعني أنّ للفعل قيوداً تحدّد علاقته بمفهوم الزمان.

فالفعل له أهمية كبيرة في اللغة العربية؛ لأنه يكثر استعماله في الحديث، وهو أحد العناصر الثلاثة التي تُستَهل بها غالب كتب النحو وتتشعب منها بقية أبواب القواعد.

يعرف ارتقاء اللغات بمقاييس كثيرة، من أهمها مقاييس الدلالة على الزمن في أفعالها، ثم في سائر ألفاظها[2]، ولا خلاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث والزمان، وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته، وفرقوا في مفاد دلالته، فذهبوا إلى أن الفعل يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمن بهيئته، فالحدث يستفاد من مادته، والزمن يستفاد من هيئته[3].

وقد رجع النحاة في تحديد دلالة الفعل على الحدث والزمان إلى الاستعمال، ورأوا أن العرب في استعمالاتهم للفعل يتعاملون معه باعتباره رمزاً لغوياً، يعبر عن الحدث والزمان[4].

وتبين نحاة العربية أنّ المبنى الصرفي يتّحد في الدلالة مع الزمن تارةً، وينفكّ عنه أخرى، وباستعمال المعنى والزمن تكون قسمة الكلمات في العربية رباعية في التحليل الرياضي كما يأتي[5]:

---

[1] ينظر: المراتب الزمنية في اللغة العربية، فريد الدين إيدن، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد: 15، 1998، ص: 658.

[2] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر، القاهرة، الجزء: 14، 1962، ص: 37. وينظر: اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د ط)، (د ت)،ص: 45.

[3] ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 20 – 21.

[4] ينظر: المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 26.

[5] ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل – التفسير، حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 01، 2002، ص: 111 - 112.

* المعنى + الزمن ⟸ وهو متحقق في الفعل.

* المعنى – الزمن ⟸ وهو متحقق في الاسم.

* الزمن – المعنى ⟸ لا وجود له في العربية.

* – المعنى والزمن ⟸ وهو متحقق في الحرف.

فلا وجود للزمن إلاّ في المباني المعجمية التي تدل بالضرورة على المعنى، وخلو الحرف من العلامتين المميزتين للكلمة – المعنى المستقل والاقتران بالزمن – تحديد كافٍ للحرف؛ لأنّ عدم العلامة علامة[1].

ومن الأمور التي يدركها العقل البشري بداهة أنّ الزمن له ثلاثة أقسام: قسم مضى وانتهى، وقسم حاضر، وقسم قادم في المستقبل، يقول "ابن يعيش" (ت643هـــ): « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أنّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر؛ فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمان؛ أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحدّ فاسداً ... والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعدُ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر: فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده »[2].

وقد أُخذ على "ابن يعيش" وضعه أقسام الزمان الفلسفي أساساً لتقسيم الفعل، فالفعل ثلاثة أقسام؛ لأنّ أقسام الزمان ثلاثة: حركة مضت، وحركة لم تأت بعد، وحركة تفصل بين الماضية والآتية. وكأنه بهذا يريد أن يربط كل قسم من أقسام الأفعال بقسم من أقسام الزمان: فالفعل الماضي للزمن الماضي، والفعل المضارع للزمن المستقبل، وفعل الأمر للزمن الحاضر[3].

[1] ينظر: المرجع نفسه، حسن خميس الملخ، ص: 112.

[2] شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت)، 2/ 04.

[3] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986، ص: 113.

وقسم "سيبويه" الفعل بحسب دلالته على الزمان، فقال: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فـــ"ذهب" و"سمع" و"مكُث" و"حمُد". وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: "اذهب" و"اقتل" و"اضرب"، ومخبراً: "يقتل" و"يذهب" و"يضرب" و"يُقتَل" و"يُضرَب". وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت »[1].

ويعني "سيبويه" بكلمة (أمثلة): أبنية، وبكلمة (أحداث الأسماء): المصادر، وهو بهذا يشير إلى اشتقاق الفعل من المصادر، وهو رأي عامة البصريين[2].

وقد قسم "سيبويه" الفعل إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- ما مضى: وذلك نحو: "ذهب" و"سمع" و"مكُث" و"حمُد".

ب- ما يكون ولم يقع: وذلك نحو: "اذهب" و"اقتل" و"اضرب"، ويقتل" و"يذهب" و"يضرب".

ج- ما هو كائن لم ينقطع: وذلك نحو: "يقتل" و"يذهب" و"يضرب" و"يُقتَل" و"يُضرَب".

ويعني "سيبويه" بالنوع الأول: الفعل الماضي، ويفهم هذا من قوله: (ما مضى)، ويريد بالنوع الثاني: فعل الأمر، والفعل المضارع الدال على المستقبل، ويفهم هذا من قوله: (لم يقع)، ويقصد بالنوع الثالث: الفعل المضارع الدال على الحال، ويفهم هذا من قوله: (كائن لم ينقطع)[3]. ويمكن توضيحه كالآتي:

* ما مضى (الماضي) ⟸ الفعل الماضي.

* لم يقع (المستقبل) ⟸ فعل الأمر والفعل المضارع.

* كائن لم ينقطع (الحال) ⟸ الفعل المضارع.

فالفعل باعتبار دلالته على الزمان عند "سيبويه" على ثلاثة أنواع وهي:

1- الماضي: وهو الفعل الماضي.

2- المستقبل: وهو الأمر والمضارع الدال على الاستقبال.

3- الحاضر المستمر (الحال): وهو المضارع الدال على الحال.

---

1 الكتاب، سيبويه، 1/ 12.

2 ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 08.

3 ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 47.

وقد امتدّ تأثير "سيبويه" في من جاء بعده من النحاة، حيث اعتمدوا تقسيم "سيبويه" مع فارق يسير اقتضته طبيعة تطور تنظيم المادة النحوية، فبدل أن يقولوا: فعل المستقبل هو الأمر والمضارع الدال على الاستقبال، وفعل الحال هو المضارع الدال على الحال، قالوا: الأفعال ثلاثة هي: الماضي، والمضارع وهو للحال والاستقبال، والأمر وهو للمستقبل؛ أي بدل أن يجعلوا التقسيم للزمان ويوزعوا الأفعال عليه، جعلوا التقسيم للفعل ووزعوا الأزمنة عليه[1]، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

* الفعل الماضي (فعل) ⟸ الماضي.

* فعل الأمر (افعل) ⟸ المستقبل.

* الفعل المضارع (يفعل) ⟸ الحال أو الاستقبال.

إن دلالة الفعل على الزمن المعين أمر مقبول لا لبس فيه، ذلك أن المجتمع هو الذي تعارف عليه، ومن كون المسألة مسألة عرف، أو مجتمع تواضع على هذا الاستعمال، لا نستغرب اختلاف دلالة الفعل على الزمن، ذلك أن المجتمع باستعماله المنبئ عن تعارفه واصطلاحه و تواضعه، هو الذي جعل الفعل دالاً على زمن معين في سياق معين تارة، ودالاً على زمن آخر في سياق آخر تارة أخرى، وغير دال على زمن إذا استعمل مع غير ذي زمن تارة ثالثة[2].

ويعدّ "ابن جني" اختلاف المصوتات بين صيغتي الماضي والمضارع بمثابة تعبير عن زمن كل منهما حيث يقول: « وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا: "ضرب" "يضرِب"، و"قتل" "يقتُل"، و"علِم" "يعلَم" »[3]. ويقول أيضا: « كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد؛ غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلها؛ ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض. وذلك مع حرف الشرط؛ نحو:

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 49.

[2] ينظر: المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 26.

[3] الخصائص، ابن جني، 1/ 294.

"إن قمت جلست"؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال. وكذلك: "لم يقم أمس"، وجب لدخول "لم" ما لولا هي لم يجز »[1].

وهذا يعني أنّ الاختلاف في صيغة الفعل إنما جاء لاختلاف الدلالة على الزمان.

والزمن في اللغة العربية نوعان، وهما كالآتي:

أ– الزمن الصرفي: وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق، وتعد دلالة هذه الصيغ على الزمن دلالة غير نهائية[2]. ويعرفه "عبد القادر عبد الجليل" بقوله: « هو ما تقدمه معطيات النظرية الصرفية العربية ومعاييرها، عن طريق اعتماد الجذر، وما يدور حوله من اللواصق (المورفيمات)، أعني (السوابق، واللواحق، والدواخل)، وهذا الزمن يوصف دائماً خارج حدود السياق »[3]، وقد تعامل النحاة مع الأزمنة الصرفية، من خلال الثلاثية المعروفة (الماضي، والمضارع، والأمر).

فالزمن الصرفي لابد أن يقتصر على معنى الصيغة بدءاً وانتهاءً، وتنتهي مهمته معها عندما تدخل السياق[4]، بمعنى أن الزمن الصرفي هو وظيفة الصيغة مفردة خارج السياق. ويسمّى أيضا بالزمن الطبيعي أو الأصلي.

ب– الزمن النحوي: وهو الزمن الذي يدل عليه السياق، وذلك من خلال الصيغ المفردة والمركبة، مع ما يصاحبها من ضمائم وقرائن لفظية وحالية[5]. ويعرفه "عبد القادر عبد الجليل" بقوله: « وهو الذي تقدمه التراكيب داخل دائرة النصوص، وسياقاتها التي تضم الأفعال، والأدوات، والأسماء، وكل القرائن السياقية المنتجة للتراكيب، وهذا الزمن لا يوصف إلاّ داخل السياق »[6].

والباحثون المعاصرون يرون أن الزمن في اللغة العربية ذو طبيعة نحوية، وأنه لا ينسب إلاّ إلى السياق، وأنه علينا أن ننظر في هذا السياق لنكشف عن الزمن، فلا يهم إن كان الماضي آتياً من

[1] المصدر نفسه، ابن جني، 3/ 856.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، حسان تمام، ص: 104.

[3] علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط: 01، 2002،ص: 471.

[4] المرجع نفسه، عبد القادر عبد الجليل، ص: 473.

[5] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، حسان تمام، ص: 105.

[6] علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ص: 489.

صيغة "فعل"، أو "يفعل"، ما دام يمكن بالقرينة المفرقة بين الأزمنة المختلفة أن نختار ما يناسب من الصيغ، وأصلحها للدلالة على الزمن المراد في سياق ما[1].

فالزمن النحوي يتحرك داخل السياق، وليس مع الصيغة المنعزلة، ولهذا فالزمن الطبيعي قد يكون ماضياً، لكنه داخل منظومة السياق قد يكون حاضراً، أو مستقبلاً. وإبقاء النحاة على إعراب الأفعال كما هي في الجدول الصرفي، بالرغم من تحركها داخل مسار زمني متباين، مردّه إلى اعتدادهم بالصيغة دون الوظيفة[2].

وبناءً على ما قلنا يمكن كتابة المعادلات الدالة على ذلك على الهيئة الآتية[3]:

* الزمن النحوي = الزمن الصرفي + القرينة × السياق

* الزمن الصرفي = الزمن النحوي – السياق – القرينة.

* السياق = الزمن الصرفي + القرينة.

* القرينة = السياق – الزمن الصرفي.

ومن هنا يمكن استخلاص ما يأتي[4]:

1- أنّ مدلول الفعل هو الحدث المقترن بزمن معين.

2- أنّ الاستعمال العربي هو الذي أفادنا هذا، وهو الذي نوع في الأزمنة المعينة التي اختلف الفعل في الدلالة عليها.

3- أنّ دلالة الفعل على الزمن دلالة وضعية (اصطلاحية)، وليست طبيعية.

4- قد يدل الفعل على الزمن بهيئته، وقد يدل عليه بقرينة، وقد تقوم القرينة بسلب دلالته عن الزمن.

وقد شاع بين اللغويين المتخصصين في دراسة تواريخ الألسنة في الغرب، أنّ اللغات السامية ناقصة حيث الدلالة على الزمن، ومنها اللغة العربية، ربما لأنهم توهموا أنّ هذه اللغة نشأت في

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، حسان تمام، ص: 248.

[2] علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ص: 471.

[3] المرجع نفسه، عبد القادر عبد الجليل، ص: 473.

[4] ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 26 - 27.

صحراء مترامية الأطراف، لا قيمة للوقت عند أهلها، فلا جرم أن تخلوا من التوقيت الدقيق في تمييز الأفعال والأحداث، وهذا وهمٌ لا يثبت على نظرة محققة في التاريخ ولا في اللغة[1].

ومن الذين وصموا العربية بعيب الافتقار إلى وسائل التعبير عن الأزمنة المختلفة، المستشرق "فندريس" الذي يقول: « أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلاّ اثنان: غير التام، والتام؛ فالتام ما انتهى فيه الحدث، وهو الماضي، وغيره ما لم ينتهي فيه الحدث ... وفي العربية يعبر غير التام (المضارع)، عن الحاضر وعن المستقبل »[2]، ويرى أنّ اللغة الفرنسية لها سلّماً « من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمان الثلاثة، من ماض وحاضر ومستقبل، بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن، إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي، والماضي في المستقبل، ولا يوجد إلاّ لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد »[3].

فـــ"فندريس" يرى أن هناك ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وهذا صحيح إلى حدٍّ ما من الناحية الصرفية، ولكنه غير دقيق فيما رمى به اللغة العربية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، فاللغة العربية بإمكانها التعبير عن الفروق النسبية للزمن بوسائلها الخاصة، كأسماء الزمان والظروف وغيرها[4].

فرأي « بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة، أنّ الزمان ليس شيئاً أصيلاً، وأنّ اقتران الفعل العربي به حديث النشأة »[5]، رأي ليس صحيحاً.

وفي هذا السياق يقول "العقاد" أنّ « ما نسب إلى لغتنا من نقص الدلالة على الزمن في صوره المختلفة، لنقص خطير لو صحت نسبته إليها، ولكنه بحمد الله غير صحيح، ويحق لنا أن

---

[1] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 37 – 38. وينظر: اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 45 – 46.

[2] اللغة، فندريس جوزيف، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د ط)، 1950، ص: 136.

[3] المصدر نفسه، فندريس، ص: 135.

[4] ينظر: التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د ط)، 1987، 1/ 22.

[5] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 144.

نقول: إن هذه اللغة العربية لغة الزمن بأكثر من معنى واحد: لغة الزمن لأنها تحسن التعبير عنه، ولغة الزمن لأنها قادرة على مسايرة الزمن في عصرنا هذا، وفيما يلي من عصور »[1].

ويرى "عبد الله درويش" أنّ « المستشرقين عندما يعيبون الأجرومية العربية بأنها تقصر الزمن الفعلي على ثلاثة أنواع فقط، فلا يوجد بها مثلاً: الماضي المستمر، والماضي المنقطع، مخطئون!، فالحقيقة أن هذا النوع موجود في لغتنا، غير أن النحويين لم يتخذوا له اصطلاحاً بعينه، واللغة العربية من جميع نواحيها من أغنى اللغات دلالة »[2].

على أنه وُجد من المستشرقين من أصف العربية في هذا الجانب، منهم المستشرق "برجشتراسر"، الذي يرى أن اللغة لها خصائص تميزها عن غيرها من اللغات السامية، حيث يقول: « ومما يزيدها تميزاً عن سائرها: تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين: أحدهما: اقترانها بالأدوات، نحو: "قد فعل"، و"قد يفعل"، و"سيفعل"، وفي النفي: "لا فعل" بخلاف "ما فعل"، و"لم يفعل" بخلاف "لا يفعل"، و"ما يفعل"، والأخرى: تقديم فعل "كان" على اختلاف صيغه، نحو: "كان قد فعل"، و"كان يفعل"، و"سيكون قد فعل" إلى آخر ذلك، فكل هذا ينوّع معاني الفعل تنويعاً أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية، قريباً من غنى الفعل اليوناني والغربي، أو بالأحرى: أغنى منهما في بعض الأشياء »[3]، واللغة العربية في رأيه من « أكمل اللغات السامية وأتمّها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها »[4].

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول إنّ لكل لغة نظامها الخاص، ووسائلها المميزة لها، سواء كانت اللغة العربية أو غيرها، فالنظام الزمني في اللغة العربية ثري ومفصّل في استعمال الوسائل.

رابعاً: أصلية الفعل في العربية

اختلف النحاة واللغويون القدامى في أي قسم من أقسام الفعل يُعدّ أصلاً لغيره منها، أي: أيّ الأفعال أقدم من غيره في العربية؟، وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 44. وينظر: اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 53.

[2] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 49.

[3] التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: عبد التواب رمضان، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرافعي، الرياض، (د ط)، 1982، ص: 89.

[4] المصدر نفسه، برجشتراسر، ص: 90.

أولا: قسم يرى أنّ فعل الحال هو الأصل لبقية الأفعال؛ « لأنّ الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه، فيتحقق وجوده، فيصدق الخبر عنه، ولأنّ فعل الحال مشار إليه، فله الحظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان »[1]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: الحال ثم المستقبل ثم الماضي.

ثانيا: قسم يرى أنّ الفعل المستقبل هو الأصل، والأسبق في التقدم ؛ « لأنّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضياً، فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي »[2]. يقول "ابن جني": « وذلك أنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي؛ ألا ترى أنّ أوّل أحوال الحوادث أن تكون معدومةً، ثم توجد فيما بعد »[3]. ويقول "السيوطي" (ت911هـ): « وقال قوم: الأصل هو المستقبل؛ لأنه يخبر به عن المعدوم، ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده »[4]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: المستقبل ثم الحال ثم الماضي.

ثالثا: قسم يرى أنّ الفعل الماضي هو الأصل؛ « لأنه لا زيادة فيه، لأنه كمل وجوده، فاستحقّ أن يسمّى أصلاً »[5]. هذا يعني أنّ أقسام الأفعال بالنسبة إلى الزمان مرتبة على النحو الآتي: الماضي ثم الحال ثم المستقبل.

ويرى "إبراهيم السامرائي" « أنّ هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات، التي ينقصها الدليل التاريخي، ثم إنّ هؤلاء الأقدمين يلجأون إلى طرق غير لغوية، لإثبات ما يرونه من آراء. ألا ترى أنّ مسألة العدم، وكونه سابقاً للوجود، لا يمكن أن يستفاد منها للوصول إلى هذه المسألة اللغوية »[6].

وهناك من يذهب إلى أنّ أصل الأفعال فيه مسألتان:

---

[1] الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي،تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت، ط: 01، 1999، 15/2.
[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط: 05، 1986، ص: 85.
[3] الخصائص، ابن جني، 3/ 702.
[4] الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 2/ 15.
[5] المصدر نفسه، السيوطي، 2/ 15.
[6] الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: 49 – 50.

الأولى: ذهب البصريون إلى أنّ الأصل في الأفعال هو الماضي؛ « لأنه أسبق الأمثلة، ولاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها »[1]، فالفعل الماضي مجرد لا زيادة فيه، ومنه اشتق الفعل المضارع بزيادة أحد أحرف (أنيت) من أوله، ومن المضارع اشتق فعل الأمر بعد حذف حرف المضارعة[2].

ويرى "العقاد" أنّ الفعل الماضي في العربية هو الأصل، والفعل المضارع يأتي بالتصريف؛ لأنّ الماضي عند العرب مهم، والدليل على أهميته، أنه يتخذ أساساً للتصريف أو الاشتقاق[3]، ولكن "تمام حسان" يرى « أنّ النحاة العرب لم يتخذوا الفعل الماضي أساساً للتصريف لأهميته، ولكن لأنّ صيغة واحدة من صيغه وهي المسندة إلى المفرد الغائب، مثل: "ضرب"، أكثر تجرداً من غيرها، مثل: (ضربا – ضربوا – ضربن)، ففي كل صيغة من هذه الصيغ نجد زيادة في الفعل، ولكن "ضرب" نجدها خالية من هذه الزيادة »[4].

وردّ "العقاد" على "تمام حسان" بقوله: « والأستاذ الفاضل الذي قال: أنّ العرب اختاروا الفعل الماضي كأصل للصيغ الأخرى؛ لأنه أكثر تجريداً من المزيد، فهذا غير مطابقٍ للمعروف عن الأفعال؛ لأنّ المجرد أقل حروفاً من المزيد في كل زمن، فـــ"يضرب" أقل من "يضربان" و"يضربون" و"يضربن"، فلماذا لم يختاروا المضارع أصلاً للمشتقات؟، إن كان سبب الاختيار ما ذكره الأستاذ »[5].

ويذهب جمهور النحاة إلى أنّ الأفعال الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر) أصول.

الأخرى: ذهب الكوفيون إلى أنّ أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، أمّا الأمر فهو مقتطع من المضارع؛ إذ أصل "افعلْ" ليفعلْ كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب. وذهب البصريون إلى أنّ الأمر أصل برأسه، وما ذكر في أصله فهو ممنوع[6].

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 45.

[2] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 115.

[3] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 39، وص: 47. وينظر: اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 48.

[4] الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 47.

[5] المرجع نفسه، عباس محمود العقاد، ص: 52.

[6] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 45.

ففعل الأمر عند النحاة أحدث وجوداً من الفعل المضارع؛ لأنه عند البصريين مشتق من المضارع بعد حذف حرف المضارعة، ولأنه عند الكوفيين ليس بمشتق من المضارع ليكون قسيماً له وللفعل الماضي، ولكنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر للمواجهة، فهو إذن منه[1].

ويرى "مهدي المخزومي" أنّ هذه التعليلات إذا أنعمنا فيها النظر، « رأينا ما جاءوا به ترخصاً، ومحض افتراء، لا يقوم على أساس من فقه اللغة، وتاريخها، وحركة تطورها، ورأيناهم يصدرون عن تمحلات عقلية، لا يصلح أنْ يكون مثلها سنداً لدرسٍ لغوي »[2].

أما عن الباحثين المحدثين، فليس لديهم من الوثائق التأريخية ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذا الشأن، فقد ذكر بعض الباحثين المستشرقين أنّ فعل الأمر يمكن أنْ يكون الأصل القديم للفعل في العربية[3]، ورأيهم هذا لا يختلف عن آراء الأقدمين التي تفتقر إلى الدليل اللغوي، ثم إنّ المقارنة بين العربية واللغات السامية، لا تعين على الوصول إلى شيءٍ يطمأن إليه في هذا الصدد[4].

خامساً: الدلالة الزمنية الأصلية للفعل المضارع

يرى "السيوطي" أنّ في زمن المضارع خمسة (5) أقوالٍ[5] وهي كالآتي:

أحدها: أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه "ابن الطراوة"[*] (ت528هـــ)؛ لأنّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: "زيد يقوم غداً"، فمعناه: ينوي أن يقوم غداً.

---

[1] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 110 - 111.

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 111.

[3] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: 50.

[4] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 108.

[5] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36 - 37.

[*] هو سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين السبئي (نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان)، المالقي (نسبة إلى مالقة، مدينة أندلسية على شاطيء البحر بين الجزيرة الخضراء والمريّة)، المالكي (نسبة إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله)، وقد اشتهر بـــ"ابن الطراوة"، وهي الكنية التي تميزه عن غيره من النحاة، ويكنى أيضا "أبا الحسين". ولد في قرية من قرى مالقة تسمّى "أرضيط"، سنة 440 هـــ تقريباً، وتوفي سنة 528 هـــ، أي أنه مات وقد قارب عمره التسعين (90) سنة. فـــ"ابن الطراوة" عاش في القرن الخامس (5) الهجري، الذي كان من أخصب القرون في الفكر الأندلسي، وتلقى العلم على مشاهير شيوخ عصره، مثل: "أبو بكر بن عياش المرشاني"، و"الأعلم الشنتمري"، و"أبو مروان بن سراج"، و"أبو الوليد الباجي"، وفي "مالقة" قضى "أبو الحسين بن الطراوة" أواخر حياته. فكان إماماً في النحو، لم يكن أحد أحفظ لكتاب "سيبويه"، ولا أعلم به، ولا أوفق منه عليه. وعلى الجملة كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغةً وأدباً، وكان يلقب بـــ"الأستاذ"، ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلاّ النحوي الأديب. فقد كان الرجل واسع الأفق، يجمع بين التعمق في النحو، والتضلع في الأدب، وبين التفهم لما في الموروث النحوي من نواحي قصور، وقد كانت له آراء تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، فمن مثنٍ عليه كـــ"أبي بكر بن سمحون"، ومن غامزٍ يجهله وينسبه إلى الإعجاب بنفسه، كـــ"ابن

الثاني: أنه لا يكون إلاّ للمستقبل، وعليه "الزجاج"(ت310هـــ)، وأنكر أن يكون للحال صيغة، لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل، صار ماضياً، وأجيب بأنّ مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما، وهو رأي الجمهور و"سيبويه"؛ لأنّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوّغ، وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقفه على مسوّغ (قرينة).

الرابع: أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه "أبو علي الفارسي" (ت377هـــ) و"ابن أبي ركب"، وهو المختار عند "السيوطي"، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول "السين" عليه لإفادة المستقبل، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث.

الخامس: أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، وعليه "ابن الطاهر" (ت581هـــ)؛ لأنّ أصل أحوال الفعل أن يكون مُنتَظراً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق، فهو أحقّ بالمثال. ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى أسبقية المثال.

إنّ ما ذهب إليه "ابن الطراوة" من دلالة المضارع على الحال صواب، أما منعه دلالته على الاستقبال إذا وُجدت قرينة تدل على ذلك فغريب؛ لأنّه لا يتطابق مع الواقع اللغوي الذي وردت فيه صيغة المضارع دالة بكثرة على المستقبل، فقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾[1]، مما لا يداري في كونه للاستقبال، وحمله على أنه على تقدير الحكاية إذا وقع، أو أنّ معناه تنوي كسبه غداً غير سليم؛ لأنّ النفس تعلم ما تنويه[2].

خروف". فـ"أبو الحسين" كان جريئاً في تفنيد ما يرى، ومنه من آراء "سيبويه"، و"الزجاجي"، و"الفارسي"، وكان ذلك في مقدمة ما أثار عليه ثائرة العلماء، ظانّين أن في توهين وجهة نظر "سيبويه" قضاء على النحو العربي، وأن في تخطئة "الفارسي" إفساداً للعربية، ويردّ "أبو الحسين" بقوله: « ولا تثريب علينا فيما نلمّ به من الخلاف على "سيبويه" – رحمه الله – في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله؛ لأنّ تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين الحالتين، عُوفي من إنزال الظنّة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا ». ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36. وينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، من ص: 31، إلى ص: 81.

[1] لقمان: 34.

[2] ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 230 – 231.

أما ما ذهب إليه "الزجاج" فهو رأي ضعيف من وجهة النظر اللغوية؛ لأنه ينظر إلى اللغة بنظرة فلسفية، والواقع اللغوي يرفض هذا، وصيغة المضارع وردت بكثرة للدلالة على الحال، كما دلت على المستقبل[1].

أما ما ذهب إليه الجمهور فيردّ عليه: أنّ الأصل ألاّ يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلاّ بدليلٍ، ولا للفظ واحد بمعنيين إلاّ بدليل، والراجح أنّ المضارع يدل على الحال عند تجرده من القرائن، ويأتي للاستقبال عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وهذا ما يقبله العقل ويثبته السماع، ألا ترى أنّ النحاة يردون ما ذهب إليه "ابن الطراوة" بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾، ودلالة المضارع على الاستقبال هنا مستفادة من "غداً"، كما يردونه بقول "النمر بن تولب العكلي":

فلما رأته آمناً هان وجدها * وقالت: أبونا هكذا سوف يفعل**

والاستقبال مستفاد من "سوف"[2].

ومن الأقوال التي تؤكد دلالة المضارع على زمن الحال عند تجرده من القرائن ما يأتي:

1- يقول "المبرد" (ت285هـ): « وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل، وخرجت من معنى الحال، وذلك قولك: "سأضرب"، و"سوف أضرب" »[3].

2- يقول "ابن السراج" (ت316هـ): « فإذا قلت: "سيفعل" أو "سوف يفعل"، دل على أنك تريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود، لا لما يتوقع، أو قد مضى »[4].

3- يقول "ابن جني": « إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه "السين"، لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أنّ أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة »[1].

[1] ينظر: التعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، 1/ 80.

[2] ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 231.

[3] المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، دار التحرير، الجمهورية العربية المتحدة، (د ط)، (د ت)، 81/4.

[4] الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 04، 1999، 1/ 41.

4- يقول "الرضي": « وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن، لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه* »[2].

5- يروي "السيوطي" أنّ بعض النحاة ذهب إلى « أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه "ابن الطراوة"؛ لأنّ المستقبل غير محقق الوجود »[3]، ويقول أيضا: « أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وعليه "أبو علي الفارسي" و"ابن أبي رُكب"، وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول "السين" عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث »[4]، ويقول "السيوطي" في موضع آخر: « أن يترجح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّداً؛ لأنه لّما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة، وعلّله "الفارسي" بأنه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل »[5]، فـ"الفارسي" يذهب إلى أنّ المضارع إذا وقع على الحال كان بحقّ الأصلية، وإذا وقع على المستقبل كان بحقّ الفرعية[6].

6- يقول "عبد الهادي الفضلي": « ومدلول الفعل الماضي هو الزمن الماضي، ومدلول الفعل المضارع هو الزمن الحاضر، كما هو رأي أكثر النحاة »[7]. ويقول أيضا: « إنّ الفعل في اللغة العربية على نوعين: ماضي وحاضر، والماضي: هو ما يعرف لدى جميع النحويين بالماضي، والحاضر: هو ما يصطلح عليه عند النحاة البصريين بالمضارع »[8].

---

1 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 1/ 257.

* يعني كما أن لكل من الماضي والمستقبل صيغة خاصة، والصيغة الخاصة بالمستقبل اتفاقا هي صيغة فعل الأمر.

2 شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998، 4/ 12.

3 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36.

4 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/ 36.

5 المصدر نفسه، السيوطي، 1/ 37 - 38.

6 ينظر: ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة، عيّاد عيد الثبيتي، ص: 230.

7 دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 54.

8 المرجع نفسه، عبد الهادي الفضلي، ص: 60.

7- يقول "أحمد محمد عبد العزيز كشك": « إنّ الإطار الشكلي الذي تدل عليه صيغة "فعل" هو المضي، و"يفعل" هو الحالية، و"افعل" هو الاستقبال »[1].

8- يقول "علي جابر المنصوري": « ومن هنا تكون صيغة المضارع للحال، إذا خلت من القرائن الاستقبالية »[2]. وذلك لأنّ « الزمن الماضي له صيغة فعلية معينة تشير له، والزمن المستقبل له صيغة تدل عليه، وهي صيغة فعل الأمر »[3].

9- يقول "علي شلق": « فالماضي يدل على زمن مضى قبل وقت الكلام، والمضارع ما دل على زمن عند وقت الكلام، والأمر ما دل على حدث في زمن يأتي بعد حدوث الكلام »[4]. ويقول أيضا: « دلالة الفعل المضارع على الحدوث في الزمن الحالي، وقد يَنصبّ في دلالته على الماضي والمستقبل، حسب الدواعي التي يفيدها كلام المتكلم ومقاصده المختلفة بذلك»[5]، فـــ"شلق" يرى أنّ « الفعل المضارع ألصق بالواقع، وآكد في الدلالة على فاعلية الحياة، ومثولها في الزمن الوجودي، بخلاف الماضي الذي عَبَرَ، والآتي الذي لّما يمثل »[6].

فمن خلال هذه المقولات نرى أنّ الفعل المضارع يدل في أصله على الزمن الحال، ولا يتخلص إلى الاستقبال إلاّ بقرينة.

ويعتبر "ابن يعيش" « أن الزمن الحاضر برهة لطيفة يسيرة، ومن العسير تحديد هذا الزمن »[7]، فهو « الحال السريع الذي يتحدث فيه المتكلم عن أمر لا يزال جارياً بالنسبة له، وإن كان قد مضى بالنسبة لغيره »[8]. ويرى "عبد الصبور شاهين" أنّ انقسام الزمن إلى ماض وحال ومستقبل، « قد جاء على أساس منطقي، وإن نقض الواقع هذا الأساس، فالواقع أنّ ما سمّي بالحال أو

[1] قضايا صرفية، أحمد محمد عبد العزيز كشك، ص: 67.

[2] الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، ط: 01، 2002، ص: 73.

[3] المرجع نفسه، علي جابر المنصوري، ص: 72 - 73.

[4] الزمان في اللغة العربية والفكر، علي شلق، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط: 01، 2006، ص: 88.

[5] الزمان في اللغة العربية والفكر، علي شلق، ص: 93.

[6] المرجع نفسه، علي شلق، ص: 97.

[7] ينظر: الزمن في اللغة العربية، عباس محمود العقاد، ص: 50.

[8] المراتب الزمنية في اللغة العربية، فريد الدين إيدن، ص: 664.

الحاضر، ليس إلاّ لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجدها إلاّ لحظة افتراضها، ثم تتحول في اللحظة الثانية إلى جزء من الماضي، فوجود "الحال" هو وجود خاطف »[1].

ولعل أحسن تعريف لزمن الحال هو ما ذهب إليه "الرضي"، حيث يقول: « الحال عند النحاة غير "الآن" المختلف في كونه زماناً، بل هو ما على جنبتي "الآن"* من الزمان مع "الآن"، سواء كان "الآن" زماناً أيضا، أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم تقول: إنّ "يصلي" في قولك: "زيد يصلي"، حالٌ، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال »[2].

سادساً: المصطلح الزمني للفعل

قام النحاة بجمع المادة اللغوية، واستقرائها، وتقسيمها، وتسمية أقسامها، ثم وضعوا القواعد على نحوٍ يثير الإعجاب، ولكنهم في مجال دراسة المصطلح الزمني للفعل، يلحظ أنّ هناك نقصاً في درس النحاة القدامى؛ لأنهم نظروا إلى مقولة الزمن نظرة ضيقة، واهتموا بالشكل، وأغفلوا المعنى، واهتموا بالزمن الصرفي، وانشغلوا عن الزمن النحوي السياقي، ومن ثَمّ فلا غرابة أن نجد عندهم نقصاً في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل[3].

ومصطلحات النحاة لم تتعدّ في الغالب (الماضي، والمضارع، والأمر، والمستقبل، والحال)، والمتأمل في هذه المصطلحات يجد أمشاجاً مختلطة، فتسمية (الماضي، والحال، والمستقبل) مبنية على أساس دلالة الفعل على الزمن، في حين نجد تسمية "مضارع" « لا تشعر بالزمان، ولكنها تشعر بأنه معرب*؛ لأنه ضارع الأسماء في حركاته وسكونه، ويعنون بالأسماء أسماء الفاعلين، وذلك

---

[1] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط: 01، 1977، ص: 62.

* على جنبتي الآن أي: حافتيه كما يعبر بعضهم، والمراد بالآن وقت التكلم.

[2] شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، 4/ 12.

[3] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د ط)، 1994، ص: 96.

* اتفق الكوفيون والبصريون على إعراب الفعل المضارع، ولكن اختلفوا في علة إعرابه، فالكوفيون ذهبوا إلى أنه معرب؛ لأنه دخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، لكن قولهم: **يدخله المعاني المختلفة، يبطل بالحروف**؛ فأنها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنّ "أَلاَ" تصلح للاستفهام، والعرض، والتمني، و"من" تصلح لابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين، والتوكيد، ولا خلاف بين النحويين، أنه لا يعرب منها شيء. وقولهم: **والأوقات الطويلة، يبطل بالفعل الماضي**؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأنّ المستقبل يصير

لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرك أوله، وسكون ثانيه، وتحرك ثالثه، أو لأنه يقوم مقام الاسم في الإعراب، بوقوعه خبراً، أو حالاً، أو نعتاً، أو غير ذلك، وهي تسمية متكلفة لا سند لها، وقد أدّى شبهه بالاسم إلى جعله معرباً،دون قسيميه الآخرين؛ لأنهما لا يضارعان الاسم،فوجب لهما البناء »[1].

ويقول "الرضي": « وإنّما عرف المضارع بمشابهته للاسم؛ لأنه لم يسم مضارعاً إلاّ لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأنّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرعٍ واحدٍ، فهما أخوان رضاعا، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحدٍ منهما بحلمة من الضرع وتقابلا في الرضاع »[2].

فبتسمية النحاة "يفعل" مضارعاً، انصرفوا عن حقيقة الفعل، ووظيفته اللغوية الصحيحة في بناء الجملة، وهي الخصوصية الزمانية[3].

فهم لم يعقدوا الشبه بين بناء "فاعل"، وأبنية الأفعال من جهة كون كل منهما حدثاً مقترناً بزمان، بل من جهة الشكل المتمثل في أنّ هذا البناء يشبه المضارع في حركاته وسكناته، فـــ"ضارب" مثل "يضرب"، وهو تشبيه بادٍ ضعفه؛ لأنّ هذا البناء لا يجمعه والمضارع من حيث

ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيّاً، فكيف يكون المستقبل، الذي هو دونه معرباً؟، فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب، لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلما لم يعربْ، دل على أنه تعليل ليس عليه تعويل.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنه معرب لثلاثة أوجه: **الوجه الأول:** أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: "يذهب"، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه "السين"، أو "سوف"، اختصّ بالاستقبال، فاختصّ بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه، كما تقول "رجل"، فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: "الرجل"، اختصّ بعد شياعه، فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه، فقد شابهه من هذا الوجه. **والوجه الثاني:** أنه يدخل عليه لام الابتداء، كما يدخل على الاسم، ألا ترى أنك تقول: "إنّ زيداً ليقوم"، كما تقول: "إنّ زيداً لقائم"، فلما دخلت عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، دل على مشابهة بينهما. **والوجه الثالث:** هو أنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أنّ قولك: "يضرب" على وزن "ضارب"، في حركته وسكونه، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه، وجب أن يكون معرباً، كما أنّ الاسم معرب. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، المسألة: 73، 2/ 101 - 102.

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 115.

[2] شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، 4/ 08.

[3] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 96.

الحركات المتشابهة إلاّ كسر ما قبل آخره، كما في "ضارِب"، و"يضرِب"، في حين أنّ "كاتب" لم يسلم له هذا الكسر فيما قبل آخره، في الفعل الذي أخذ منه، وهو "يكتُب"[1].

فالنحاة قسموا الفعل باعتبار الزمن إلى ثلاثة أنواعٍ: الماضي، والمضارع، والأمر؛ فلقب "الماضي" يعني ما دل على حدثٍ وقع في زمن مضى، ولقب "المضارع" يعني ما ضارع الاسم في حركاته وسكناته، ولقب "الأمر" يعني الطلب. وعلى هذا نلاحظ أنّ الاعتبار الذي وضع عليه "الماضي" مثلاً، هو اعتبار زمني، في حين نجد الاعتبار الذي وضع عليه "المضارع"، هو اعتبار شكلي، وهذا خلط منهجي[2].

وقد أيد "تمام حسان" مصطلح "المضارع" ودافع عنه، فرأى أنّ النحاة العرب كانوا « على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعاً؛ لأنّ هذه التسمية ذات دلالة شكلية، لا زمانية، فهم يقولون: إنّما سمي المضارع مضارعاً، لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط، لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة »[3].

ويرى "عبد الجبار توامة" أنّ رأي "تمام حسان" غريب حقّاً؛ لأنه برأيه هذا يهمل مقولة الزمن في الفعل بدعوى التخلص من عدوى التفكير في الزمان، الذي يعني عنده الزمن الفلسفي، وفي الحقيقة ليس في مصطلح "مضارع" أي دلالة زمنية، فهو ليس مصطلحاً زمنيّاً على الإطلاق، وهو على هذا يناقض "تمام حسان" نفسه[4]؛ لأنه قال: اصطلاحات الزمن في اللغة العربية، ثم إنه سمّى "المضارع" حالاً، في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها[5]، وهو مصطلح ذو دلالة زمانية لا شكلية. وهذا مخلف لما دعا له من أنّ النحاة كانوا على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعاً، ويتساءل "توامة": لماذا لم يبق على تسمية "مضارع"؟[6].

---

[1] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص: 35. وينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 96 – 97.

[2] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.

[3] مناهج البحث في اللغة، حسان تمام، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1986، ص: 246.

[4] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97.

[5] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، حسان تمام، ص: 245.

[6] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97.

إنّ تسمية الفعل المضارع « لا تشير إلى الوظيفة أو الوظائف المنوطة بهذا الفعل في الجملة، علاوة على كونها غير صحيحة، إنّ تسمية الفعل الماضي تشير إلى الزمن الذي يقع فيه الفعل، لكن تسمية المضارع، لا علاقة لها بمسألة زمن الفعل، لا من قريب ولا من بعيد، أي أنها لا تعبر عن الوظيفة المنوطة بهذا الفعل، ثم إنها تسمية غير صحيحة؛ لأن المضارع لا يضارع غيره في شيءٍ »[1].

فالبصريون افترضوا مسبقاً أنّ الفعل المضارع معرب، ثم رأوا أنّ القول بإعرابه يصطدم مع رأيهم في علة إعراب الأسماء، وهي بيان الوظيفة النحوية للاسم ضمن الجملة، فراحوا يلتمسون لقولهم بإعراب المضارع علة أخرى، فلم يجدوا إلاّ المشابهة، وكان باستطاعتهم أن يقولوا ببنائه، لعدم اختلاف المعاني النحوية الموجبة لإعرابه، فيخلصوا من الوقوع في المفارقة التي أشرنا إليها[2].

وقد أطلق النحاة على الفعل المضارع هذه التسمية، لاعتقادهم أنه يضارع الاسم في حركات الإعراب، والحركات التي تلحق آخر الفعل ليست حركات إعرابية، كالحركات التي تلحق آخر الاسم، مثل: "كتابٌ"، و"كتاباً"، و"كتابٍ"، بل هي دوال على مدلولات وظيفية محدّدة؛ فالضمة في آخر الفعل المضارع هي دال، ومدلوله "التقرير والإثبات"، مثل: "رأيتُ محمداً يذهبُ إلى السوقِ"، والفتحة دال، ومدلوله "التعليق والاستقبال"، مثل: "قلتُ لمحمدٍ أنْ يذهبَ إلى السوقِ"، والسكون دال، ومدلوله "الامتناع"، أي: امتناع حدوث الفعل، مثل: "لم يذهبْ محمدٌ إلى السوقِ"[3].

فمن أجل أن نحفظ للإعراب وظيفته، وهي استخدامه قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة، علينا أن نعدّ الفعل المضارع مبنياً هو الآخر، ونتخلّص بذلك من تكلف التعليل، أو من العلل المتكلفة. ويمكن أن نقول: إنّ الفعل الماضي يبنى على السكون عندما يقترن بالضمير المتحرك، ويبنى على الضم عندما يقترن بواو الجماعة، ويبنى على الفتح فيما عدا هاتين الحالتين. فليكن مثله الفعل المضارع، فنقول فيه: أنه يبنى على الفتح إذا اقترن بما يسمّى بأدوات النصب، ويبنى على السكون عندما يقترن بما يسمّى بعوامل الجزم، ويبنى على الضم فيما عدا هاتين الحالتين[4].

---

[1] محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص: 184.

[2] ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 66.

[3] ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص: 183 – 184.

[4] ينظر: دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، ص: 67 – 68.

إنّ تسمية الفعل المضارع بـــ"المضارع" « أمر يحتاج لإعادة النظر فيه، لكن هذه التسمية تشير إلى الأساس غير الوظيفي، الذي قام عليه النحو العربي منذ بدايته »[1].

ويرى "توامة" أنّ "الأمر" الذي تمنّى "تمام حسان" لو جرت تسميته أيضا على نمط المضارع، ليس مصطلحاً زمنيّاً، حتى يدعو إلى تغييره[2]؛ لأنّ « لقب (الأمر): يعني الطلب، وهو لا يكون إلاّ في المستقبل، فالدلالة الزمنية في لقب (الأمر) التزامية، وليست مطابقية كما في لقب (الماضي) »[3]، فتسمية « فعل الأمر بـــ"الأمر" هي لاعتبار طلبي، وليس لاعتبار زمني، مثلما هو الحال في الفعل الماضي »[4]، ويرى "عبد الصبور شاهين" أنّ هذه التسمية مقبولة على أية حالٍ[5]. أمّا "توامة" فيرى أنه من الأحرى أن يسمى "الأمر" مستقبلاً، كي تستقيم له الدلالة الزمنية[6].

ويرى "مهدي المخزومي" أنّ « النحاة لم ينجحوا في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمان، فقد خصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي، وأطلقوا المضارع للحال والاستقبال جميعاً، فلم يكن تقسيم الفعل بعدئذٍ جارياً على تقسيم الزمان؛ لأنّ المفترض أن يكون لكل قسم من أقسام الزمان قسم من أقسام الفعل يدل عليه، وهو ما لم ينجحوا في تطبيقه »[7].

وقد اقترح بعض الباحثين ألقاباً جديدة تلتزم بالاعتبار الزمني، وهذا يقتضي العدول عن مصطلح "الماضي"، و"المضارع"، لما شابهما من خلط؛ لأنّ الأول "الماضي": ذو ارتباط بالزمن، وله أساس وظيفي، أمّا الآخر "المضارع": غير مرتبط بالزمن، وليس له مدلول وظيفي[8]، ويسميان بـــ:

1- **الفعل التام:** وهو للماضي الذي دل على حدثٍ ثم انقضى.

2- **الفعل غير التام:** وهو للمضارع الذي دل على حدثٍ لم يتم[9].

---

[1] محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، ص: 184.

[2] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 97 - 98.

[3] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.

[4] التعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، 1/ 143.

[5] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.

[6] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 98.

[7] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 146 - 147.

[8] ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 98.

[9] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 61.

ويرى "توامة" أنّ تسمية "التام"، و"غير التام"، ليستا بذي جدوى، وإن كانتا تقومان على أساسٍ وظيفي واحد؛ لأنهما « ينطلقان من دعوى قصور اللغة العربية عن الإعراب عن أدقّ جهات الزمن، وهي دعوة تهاوت أمام استعمالات الفعل العربي، التي تعرب عن أدقّ ما في اللغات الغربية من جهات الزمن أو أكثر أحياناً. فمصطلح "التام" يشير إلى أنّ العربية تعرب عن الماضي مطلقاً دونما تحديدٍ. و"غير التام" يعرب عن الحال مطلقاً دونما تحديدٍ، وهذا تصور فاحش الخطأ، وبادٍ تهافته، ويغفل أبسط الاستعمالات العربية الدالة على تفاصيل الزمن »[1].

وفي إطار وضع مصطلحات جديدة للفعل العربي، يرى "عبد الصبور شاهين" أنه على الرغم من الخلط بين "الماضي"، و"المضارع"، فإنه يؤثر « عدم الاختلاف في المصطلح، وأن تظلّ ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي: (الماضي، المضارع، الأمر)، حتى لا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات »[2]. ولكن "توامة" يردّ عليه بقوله: « والحقيقة أنّنا لسنا نرى في وضع مصطلحات جديدة لزمن الفعل العربي ما يدعو إلى الغموض، بل إنّ ما عليه الحال الآن هو الغموض؛ لأنّ الدلالات الزمنية للفعل العربي متنوعة وكثيرة، والمصطلحات الموضوعة لها قليلة، ومضطربة، ولا تفي بالغرض »[3].

وكان المنتظر والمتوقع من "توامة" – بعد هذا الذي دعا إليه – أن يضع مصطلحات زمنية جديدة للفعل العربي، بعيدة عن الغموض والاضطراب، ولكنه لم يفعل.

وفي رأيي أنّ الأجدى أنْ نصطلح على صيغة (فعل) للفعل الماضي، وعلى صيغة (يفعل) لفعل الحال أو الحاضر، وعلى صيغة (افعل) لفعل المستقبل، وذلك بحسب الدلالة الزمنية الأصلية لكل فعل.

[1] زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 99.

[2] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: 62.

[3] زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ص: 99.